

التركيب النحوي معطلاً، رغم صحته، عن القيام بدوره في أداء المعنى، فإن علماء الدلالة يشترطون "تركيباً دلالياً، أو نوعاً من التوافق الدلالي لا بد أن يتوازى مع التركيب النحوي، لكي تصبح جملة ما مفهومة، أولها معنى" (١) وحال تنافر عناصر التركيب قياسياً على المعهود الدلالي في نظمها، يظل أمر الدلالة وقبولها مرهوناً باكتشاف العلاقة العقلية والمنطقية التي يمكنها أن تفسر لنا عناق المتنافرات، والأمل في انكشاف تلك العلاقة عن كنهها يتحقق أولاً: بالتحرك على ضوء القرائن السياقية لفظية أو حالية نحو بنية العمق، فهناك تفرز القواعد التركيبية العميقة علاقات غياب ذات فاعلية في تبرير قدرة العناصر المعجمية اللامتلاء منطقياً أو إسنادياً على إقامة مستوى من العلاقات فيما بينها، على معنى أن بنية السطح إذ تستأنف وجهاً جديداً يخترق الوجه المألوف في إجراء الألفاظ في الإسناد فهي إنما تعول بالأساس على تحرك الملتقى نحو البنية العميقة التي تستبطن ضمن تشكيلها اللغوي علاقات غياب تؤدي دوراً كبيراً في تفسير علاقات الحضور على السطح الصياغي بحيث يستقيم المعنى ويصبح مفيداً من خلال العلاقات المنطقية المدركة بين الدوال الحاضرة والغائبة، فباستضاءة تلك العلاقة يتم نقل دلالة الألفاظ التي لا ينسجم مدلولها الاصطلاحي مع التركيب إلى مدلول ثان يلائم السياق العام. ولا شك أن هذه العلاقة هي ذاتها "الملاحظة" التي وضعها "الجرجاني" بوصفها شرطاً ضرورياً في عملية المجاز. (٢) والواقع أن علم البيان في كل أبوابه "هو في حقيقة أمره يركز على [علاقات الارتباط المنطقية]، ويتخذ منها أساساً لوجوده، بعد أن يعدل بها

(١) نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ت: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، هامش المترجم ص ١٤٨.

(٢) هذه العلاقة هي ذاتها "الملاحظة" التي وضعها الجرجاني كشرط ضروري في عملية المجاز، إذ قال محدداً المجاز "فأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن يستأنف فيها وضعاً لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز"، أسرار البلاغة، الجرجاني، ص ٢٣٢.